ملخص رسالة دكتوراه

خطاب الصحافة النسائية العربية تجاه الحقوق السياسية والمدنية للمرأة العربية

دراسة تحليلية مقارنة

إعداد/ أسماء أحمد أبو زيد علام(*)

إشراف/ أ.د. نجوى كامل عبد الرحيم(**)

إشراف مشارك/ د. ماجدة محمد عبد المرضي (***)

سعت الدراسة إلى رصد، وتحليل، وتفسير خطاب الصحافة النسائية العربية إزاء الحقوق السياسية والمدنية للمرأة خلال الفترة (من أبريل 2014م إلى أبريل 2016م)؛ بغية استكشاف الآليات التي استخدمتها صحف الدراسة في خطابها، والعوامل والمتغيرات المؤثرة في إنتاج هذا الخطاب.

وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية التفسيرية المقارنة. وتعتمد الباحثة على منهج المسح لتحليل كافة المواد الصحفية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية للمرأة العربية داخل الخطابات الصحفية محل الدراسة، بهدف الحصول على معلومات وافية ودقيقة عنها. كما استخدمت الباحثة المقارنة المنهجية لرصد أوجه التشابه والإختلاف بين الخطابات الصحفية محل الدراسة، بما يحقق أهداف الدراسة في الوقوف على حدود الاتساقات والاختلافات في خطابات صحف الدراسة على مستوى الدولة الواحدة، وكذلك على مستوى مقارنة كل دولة بالدول الأخرى محل الدراسة.

واشتملت عينة الدراسة التحليلية على مجلتي حواء ونصف الدنيا الصادرتين في مصر، ومجلتي زهرة الخليج وبنت الخليج الصادرتين في الإمارات، وباب المرأة في

(*) المدرس المساعد بقسم الصحافة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة..
(**) الأستاذ المتفرغ بقسم الصحافة – كلية الإعلام – جامعة القاهرة.
(***) الأستاذ المساعد بقسم الصحافة – كلية الإعلام – جامعة القاهرة.

كل من: جريدة المستقبل وجريدة النهار الصادرتين في لبنان، وجريدة الصباح وجريدة التونسية الصادرتين في تونس، لمدة عامين من أبريل 2014 إلى أبريل 2016.

أهم نتائج الدراسة:

شمل التحليل جميع الموضوعات المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية للمرأة في الصحف النسائية العربية محل الدراسة، والتي بلغت 951 مادة، وأوضحت نتائج التحليل أن الصحف النسائية العربية محل الدراسة في خطابها إزاء الحقوق السياسية والمدنية للمرأة وظفت الفنون الإخبارية بنسبة 60%، وفي المرتبة الثانية جاءت الفنون الاستقصائية بنسبة 25%، ثم مواد الرأي بنسبة 15%. وكشفت نتائج تحليل الخطاب عن:

أولاً: أطروحات خطاب الصحافة النسائية العربية محل الدراسة:

جاءت الأطروحات الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية عامة للمرأة العربية في المرتبة الأولى من جملة أطروحات الخطاب الصحفي محل الدراسة، وهو ما ترجعه الباحثة إلى تشابك الحقوق السياسية والمدنية مع بعضها البعض.

وأكد خطاب الصحافة النسائية العربية محل الدراسة على أن الموروث الثقافي أهم عائق أمام المرأة في المجتمعات العربية للحصول على حقوقها السياسية والمدنية، ففي حين تنص الدساتير والقوانين العربية على حقوق المرأة، فإن ثقافة المجتمع تضغط على المرأة، وتحد من حقوقها.

وشدد خطاب الصحافة النسائية العربية محل الدراسة على أن الإسلام لا يشكل حاجزًا أمام تقدم المرأة؛ لأن المشكلة تكمن في متاجرة البعض بالدين وإرساء المفاهيم الخاطئة والمتطرفة، فلقد أوصى الإسلام بالمرأة ومنحها حقوقاً رفعت من منزلتها وكرامتها.

وانساق خطاب الصحافة النسائية العربية محل الدراسة وراء توجيهات السلطة الحاكمة، وإن جاء ذلك بدرجات متفاوتة: بالنسبة لخطاب الصحافة النسائية المصرية محل الدراسة، فقد أشاد خطاب مجلتيّ: (حواء ونصف الدنيا) بدعم الرئيس: عبد الفتاح السيسي لحقوق المرأة.

وفي تونس وبعد أن أصبح الباجي قائد السبسي رئيساً للجمهورية التونسية أكد خطاب جريدتيّ: (التونسية والصباح) على حرصه على: دعم حقوق المرأة، من خلال العمل على تفادي انعكاس الأوضاع الاقتصادية للبلاد سلبياً على النساء، ووجوب تصدى الدولة لأوضاع المرأة التي لا تزال مستهدفة من العنف المعنوى والمادي.

إلا أنه على مستوى الممارسة العملية تم تخصيص ميزانية وزارة شئون المرأة والأسرة والطفولة في تونس بنسبة 3% من ميزانية الدولة، مما جعلها تحتل المرتبة الأخيرة في سلم الميزانيات المخصصة للوزارات. ولا تستطيع الدولة إصلاح أوضاع المرأة في ظل ميزانية هزيلة للوزارة التي تتولى شئونها، باعتبار أن موضوع المرأة موضوعاً ثانوياً، في حين أنه موضوع أساسي له علاقة بالمجتمع بأكمله.

وأكد خطاب الصحافة النسائية اللبنانية محل الدراسة على أنه تم انتهاك الحقوق الدستورية في لبنان من خلال الشغور في موقع رئاسة الجمهورية، والتمنع عن انتخاب رئيس جديد، الأمر الذي أدى الى تعطيل باقي المؤسسات الدستورية. كما أن جميع الحركات والأحزاب التي تسعى للوصول للحكم في لبنان تتخذ من الدفاع عن حقوق المرأة السبيل للوصول لأهدافها، فمازالت المرأة اللبنانية، وكذلك حال المرأة العربية غير شريكة في صنع القرار، فالعمل النسوي في الحكومة وفي الحزب أداة في يد السلطة لتوظيفها سياسياً من أجل تحقيق غايات معينة.

وأشاد خطاب الصحافة النسائية الإماراتية محل الدراسة بمجهودات السلطة الحاكمة في دعم الحقوق السياسية والمدنية للمرأة الإماراتية، وأكد خطاب مجلتيّ:

(زهرة الخليج وبنت الخليج) على دعم القيادة الإماراتية اللا محدود لمسيرة المرأة في الوصول بها إلى العالمية.

ثانياً: بالنسبة للقوى الفاعلة البارزة في خطاب الصحافة النسائية العربية محل الدراسة:

برز في خطاب صحف الدراسة مجموعة من الفاعلين الرئيسيين، منها قوى فاعلة رسمية (السلطة الحاكمة، والجهات الحكومية المعنية بحقوق المرأة)، وقوى فاعلة غير رسمية (المرأة في الدول محل الدراسة، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة، والخطاب الديني تجاه المرأة).

1- القوى الفاعلة الرسمية في خطاب الصحافة النسائية العربية محل الدراسة:

اتفق خطاب الصحافة النسائية العربية محل الدراسة على إسناد أدواراً وصفاتاً إيجابية إلى السلطة الحاكمة، وكذلك إلى الجهات الحكومية المعنية بشئون المرأة في الدول العربية محل الدراسة سواء كان المجلس القومي للمرأة في مصر أو وزارة المرأة في تونس أو الهيئة الوطنية لشئون المرأة في لبنان أو الاتحاد النسائي العام في الإمارات.

وقد بلغ الأمر حد تملق السلطة الحاكمة في خطاب الصحف النسائية الإماراتية محل الدراسة، بينما سمح خطاب الصحف النسائية اللبنانية محل الدراسة بتمرير بسيط لسمات سلبية في حق الطبقة السياسية في لبنان.

وأرجعت الباحثة ذلك إلى: طبيعة قوانين الصحافة والمطبوعات في العالم العربي، والتي تتحكم فيها السلطة الحاكمة بشكل أو بآخر، حيث تصل القيود لذروتها في القوانين الإماراتية، بينما تقل إلى حد ما في القوانين المصرية والتونسية واللبنانية، وبالتالي فإن خطاب الصحف محل الدراسة يمس حقوق ومشكلات المرأة وفقاً لخطوط معينة، وبطريقة معالجة معينة.

2- القوى الفاعلة غير الرسمية في خطاب الصحافة النسائية العربية محل الدراسة:

وعن المرأة في خطاب الصحف النسائية العربية محل الدراسة، فقد اتفق خطاب الصحف النسائية المصرية والتونسية محل دراسة على أنه ازدادت وتيرة الإشادة بالمرأة المصرية والتونسية كقوة فاعلة تتسم بأنها الفئة الأكثر حباً للوطن، ولها الحق في تولي كافة المناصب، وذلك فقط في فترات التصويت على الاستحقاقات السياسية، فالمرأة المصرية والتونسية دورهما مهم باعتبارهما قوة تصويتية، أما عند تولي المناصب القيادية يتم تغييبهما عن المشهد والإشادة بأدوارهما التقليدية.

فأسند الخطاب إليهما في فترات التصويت على الاستحقاقات السياسية أدواراً مثل: **"عمل درع واق لخارطة الطريق، والمشاركة في الثورة"**، أما بعد انقضاء الاستحقاق السياسي يعود الخطاب إلى سابق عهده ليسند إليهما الأدوار التقليدية.

أما المرأة اللبنانية، فتنوعت الصفات والأدوار التي أسندها خطاب الصحف النسائية اللبنانية محل الدراسة للمرأة واتسمت أحيانا بالإيجابية وأحيانا أخرى بأنها تقليدية، وقد تصل لدرجة السلبية، إلا أن خطاب الصحف النسائية اللبنانية محل الدراسة قام بتعميم السلبيات التي تعاني منها المرأة اللبنانية، ولم يأت التعميم على مستوى المرأة العربية فقط، وإنما جاء على مستوى المرأة في كل أنحاء العالم.

وعن المرأة الإماراتية، فبدلاً من الحديث عن إنجازات المرأة أسهب خطاب الصحف النسائية الإماراتية محل الدراسة في إبراز دور القيادة الإماراتية في دعم ومؤازرة المرأة، فخطاب الصحف النسائية الإماراتية محل الدراسة يدور حول فلك قوة فاعلة واحدة وهي الأسرة الحاكمة بالإمارت، من خلال الإشادة بدورها وتكريس إنجازاتها في دعم المرأة الإماراتية للحصول على حقوقها.

أما منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة في الدول العربية محل الدراسة، فأسند إليها الخطاب محل الدراسة أدوار ممارسة النشاط الأهلي لدعم قضايا المرأة والتنمية، خاصة مكافحة العنف الموجه ضد المرأة.

ثالثاً: بالنسبة للأطر المرجعية التي استند إليها خطاب الصحافة النسائية العربية محل الدراسة:

تنوعت الإحالات المرجعية التي اعتمد عليها خطاب الصحف النسائية العربية محل الدراسة ما بين: سياسية، وقانونية، ونتائج دراسات، والوثائق والتقارير، والأهمية، وتجارب الدول، إلى جانب الاستعانة باستشهادات من الواقع، والخسائر والنتائج، والمرجعية دينية، والتاريخية.

وقد برزت المرجعية السياسية في خطاب الصحف النسائية العربية محل الدراسة من خلال الاستشهاد بتصريحات رؤساء الدول محل الدراسة ورؤساء الوزراء والوزراء والمحافظين، إلى جانب الاستعانة باستشهادات رؤساء الجهات الرسمية المنوطة بشئون المرأة في كل دولة من الدول محل الدراسة، وهي: المجلس القومي للمرأة في مصر، ووزارة المرأة في تونس، والهيئة الوطنية لشئون المرأة في لبنان، والاتحاد النسائي العام في الإمارات.